میکروفیلم شد
۱۳۸۴/۲/۷
فهرست دارد

۱۴۹۸۱

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب فصول عربی

مصنف خواجه نصیرالدین طوسی . مترجم: رکن الدین محمد بن علی گرگانی

مؤلف

خطی نسخ ۱۰ سطر بخط سید علی اکبر

چاپی

سال تحریر شعبان ۱۳۰۵ عدد اوراق ۴۲

جزء کتب کلام شماره خصوصی ۳۶

شماره عمومی ۱۴۹۸۱ شماره قبض

واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف

طول ۱۶ سم عرض ۱۰ سم شماره صفحات

طالبیان
۱۰/۲۷
۷۲

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله الواجب وجوده والفايض
على ساير القوابل جوده وتفاوت بحسب ا
القبول ظله وجوده الذي منه بدا الحق
واليه عوده والصلوة على النبي الذي
هو بحر العلم وطوده محمد واله شجر اورق
عوده فان علم الكلام وان كثرت
اسراره وبعدت اغواره وتشعبت
مسائله وتصعبت دلايله الا ان

زبدة

زبدته التي لا بد منها ولا يجوز لكل
مكلف العدول عنها قد تضمنها المولى
المعظم والامام الاعظم افضل المحققين
سيد العلما المتاخرين نصير الملة والدين
محمد ابن الحسن الطوسي اعلى الله شانه
ووسع له جنانه في وريقات قليلة
والفاظ يسيرة غير طويلة وسماها
بالفصول في علم الاصول الا انها
لكونها فارسية لم يعرفها العربي

وعاقهما مع فصاحتهما الطالب العجمی
فلذلك غاب فی اکثر الافاق ولم یطلع
بدرها فی العراق فرایت عند ذلك
ان اجردها عن ثیاب الفاظها
الدنیه واحلیها بکسوة الکلمات
العربیه لیعم طلاب العرب نفعها و
یعظم عند العجم وقعها یسر الله ذ
ذلك بمنه وحوله ونفع بها الطالبین
بفضله وهی موضوعة علی اربعة

فصول

فصول الفصل الاول فی التوحید

اصل کل من ادرك شیئا لا بد ان
یدرك وجوده لانه یعلم ضرورة
ان کل مدرك موجود وما لیس بموجود
هو لیس بمدرك واذا کان وجوده
ضروریا کان مطلق الوجود ایضا ضروریا و
لانه جزءه وضروریة المرکب یستلزم ضروریة
جزئه فلا یحتاج ح الوجود الی تعریف
ومن عرفه عرفه بما یعلم بالوجود

او مع الوجود وذلك لا يحتسبه الذكي

تقسيم وجود كل شئ اما ان يكون

من غيره او لم يكن والاول ممكن

الوجود والثاني واجب الوجود

والموجودات باسرها منحصرة فيهما

والممكن اذا كان وجوده من غيره

فاذا لم يعتبر ذلك الغير لم يكن له

وجود واذا لم يكن له وجود لم

يكن لغيره عنه وجود لاستحالة

كون المعدو

كون المعدوم موجدا أصل كل من

عرف حقيقة الواجب والممكن لما

قلناه عرف بادنى فكر انه لو لم يكن

في الوجود واجب الوجود لم يكن لشئ

من الممكنات وجود اصلا لان

الموجودات حينئذ تكون كلها ممكنة و

والممكن ليس له من نفسه وجود ولا

لغيره عنه وجود فلا بد من وجود وا

واجب الوجود ليحصل وجود الممكنات

ولو لم يكن ليس له ولغيره وجود
او لا لان الممكن لا يمكن له ذاته وما لم ي
الشئ لا يكون له وجود وما لم يكن له وجو
لا يكون لغيره عنه وجود فالممكن اما ان
ذاته لا يكون له وجود وما لم يكن له وجو
لا يكون لغيره عنه وجود فلو كان
الموجودات باسرها ممكنة لما كان لها وجو
موجود

منه هذا آية الواجب اذا لم يكن
وجوده من غيره كان واجبا من غير
اعتبار ذلك الغير فلا يمكن فرض عدمه
وبهذا الاعتبار يقال له الباقي والابدي
والازلي والسرمدي وباعتبار
ان وجود ما عداه منه يقال له الصانع
والخالق والبارى اصل
ثم انه اذا فكر علم ان كل ما فيه كثرة
ولو بالفرض كان وجوده محتاجا

الى

الى الغير لانه محتاج الى احاده واحاد
غيره وكلما فيه كثرة او قبول قسمة ممكن
وينعكس الى قولنا كل ما ليس بممكن فهو
ليس بمتكثر فالواجب واحد من جميع
الجهات والاعتبار اما اصل حقيقة
الواجب امر واحد ثبوتي لانه لو
دليل واحد وهو امتناع العدم فلو
فرض منه اكثر من ذات واحدة
لاشتركا في حقيقة الواجب وامتازا
بامر اخر فيلزم تركيب كل واحد منهما

ممايه الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب ممكن لما عرفت فلا يكونان
واجبين هف فح لا يوجد من حيثية
الواجب الا ذات واحدة هداية
كل متحيز مفتقر الى حيز وكل عرض
مفتقر الى حيزه محله والحيز والمحل
غيرهما فلا يكون الواجب متحيزا ولا
عرض وكل ما يشار اليه بالحس فهو
اما متحيز او عرض فلا يكون الواجب
بمشار اليه بالحس تبصرة المعقول

من

من الحلول كون موجود في محل قائم به
والواجب حيث يقوم بذاته استحال
عليه الحلول والمحل متحيز تحل فيه الا
الاعراض والواجب حيث انه ليس
بمتحيز فاستحال حلول الاعراض فيه
تبصرة المفهوم من الاتحاد صيرورة
شيئين شيئا واحدا وهو محال
عقلا فلا يتحد الواجب شيئا تبصرة
الالم واللذة تابعان للمزاج والمزاج

عرض وحيث ان الواجب ليس
محلا للاعراض استحال عليه الالم وا
اللذة تبصرة الضد عرض يعاقبه
عرض اخر في محله واللذة هو المسار
في الحقيقة وقد ثبت ان الواجب
ليس بعرض ولا يشاركه في حقيقته
غيره فلا ضد له ولا ند له اصلا
قد ثبت ان وجود الممكن من غيره
فمحال ايجاده لا يكون موجودا الا

لاستحالة

لاستحالة ايجاد الموجود فيكون بعد
معدوما فوجود الممكن مسبوق بعدمه
وهذا الوجود يسمى حدوثا والموجود
محدثا وكل ما سوى الواجب من
الموجودات محدث واستحالة حوادث
لا الى اول كما يقول الفلاسفة لا يحتاج
الى بيان طائل بعد ثبوت امكانها
المقتضي لحدوثها فقد ثبت كل موثر
اما ان يكون اثره تابعا للقدرة

والداعي ولا يكون بل يكون اثره
مقتضى ذاته والاول يسمى قادرا و
والثاني موجبا واثر القادر مسبوقا
بالعدم لان الداعي لا يدعو الا
الى معدوم واثر الموجب يقارنه
في الزمان اذ لو تاخر عنه لكان و
وجوده في زمان دون اخر ان
لم يتوقف على امر غيرها فرض موثرا
تاما كان ترجيحا من غير مرجح

٥١١

وان توقف لم يكن الموثر تاما وقد
فرض تاما هذا خلف نتيجة الواجب
الموثر في الممكنات قادر اذ لو كان
موجبا كانت الممكنات قديمة لما
عرفت واللازم باطل لما تقدم ان
الواجب عند الفلاسفة موجب
لذاته وكل موجب لذاته لا ينفك
اثره عنه فيلزمهم انه اذا عدم
شيء من العالم ان يعدم الواجب
لان عدم ذلك الشيء اما العدم

شرطه او لعدم جزء علته فالكلام

كالكلام فيه حتى ينتهى الى الواجب

لان الموجودات باسرها ينتهى فى

سلسلة الحاجة الى الواجب فيلزم

انتفاء عدم الشئ المفروض الى الواجب

وليس لهم بحمد الله عن هذا الالزام

مفر نقض قالت الفلاسفة الواحد

لا يصدر عنه الا الواحد وكل

شبهتهم على هذه الدعوى فى

فى غاية الركاكة ولذلك قالوا لا

لا يصدر عن البارى تعالى بلا واسطة

الا عقل واحد والعقل فيه كثرة

هو الوجوب والامكان وتعقل الواجب

وتعقل ذاته ولذلك صدر عنه

عقل اخر ونفس وفلك مركب من

الهيولى والصورة ويلزمهم ان

اى موجودين فرضنا فى العالم

كان احدهما علة للاخر بواسطة

او بغيرها وايضا ان التكثرات

التي في العقل الاول ان كانت موجودة
صادرة عن الباري تعالى لزم صدورها
عن الواحد وان صدرت عن غيره
لزم تعدد الواجب وان لم يكن موجودة
لم يكن تاثيرها في الموجودات معقولا
اصل قد ثبت ان فعل الباري سبحانه
وتعالى تابع لداعيه وكل من كان كذلك
كان عالما لان الداعي هو الشعور بمصلحة
الايجاد والترك ويجب ان يكون
عالما بكل الممكنات قادرا على كلها

نقض

لان تعلق علمه تعالى وقدرته ببعض الا
الاشيا دون بعض تخصيص من غير
مخصص نقض وجواب شبهة قالت
الفلاسفة الباري تعالى لا يعلم الجزئي
الزماني والا لزم كونه تعالى محلا للحوادث
لان العلم هو حصول صورة مساوية
للمعلوم في العالم فلو فرض علمه بالجزئي
الزماني على وجه يتغير ثم تغير فان بقيت
الصورة كما كانت كان جهلا والا

كانت ذاته محلا للصورة المتغيرة
بحسب تغير الجزئيات وهذا الكلام يناقض
قولهم ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
وان ذات البارى علة لجميع الممكنات
وانه تع يعلم ذاته والعجب انهم مع
دعويهم الذكا كيف غفلوا عن هذا
التناقض فهم بين امور خمسة اما ان
يثبتوا للجزئيات الزمانية علة تنتهى
فى السلسلة الى العلة الاولى ولم يجعلوا

العلم بالعلة موجبا للعلم بالمعلول
او يعترفوا بالعجز عن اثبات عالمية
تع او لم يجعلوا العلم حصول صورة
مساوية للمعلوم فى العالم او يجوزوا
كونه تعالى محلا للحوادث والجواب
عن الشبهة انما يلزم ما ذكروه
على تقدير كون علمه تع زايدا
على ذاته واما اذا كان عين ذاته
ويتغير بحسب تغاير الاعتبارات
فلا يلزم تغير علمه تع لانا نعلم

بالضرورة ان من علم متغيراً لم يلزم
من تغير علمه تغير ذاته الحي عند المتكلم
كل موجود لا يستحيل ان يعلمه ويعلم
والباري ثم قد ثبت انه قادر عالم
فوجب ان يكون حياً فانه ذو علمه
ثم بان في الايجاد والترك صفته
يسمى ارادة وكراهة وعلمه بالمدركات
يسمى ادراكا وعلمه بالمسموعات
والمبصرات يسمى سمعا وبصرا وهو
ثم باعتبار ما يسمى مريدا وكارها

ومدركا وسميعا وبصيراً اصل
كل ما في الجهة محدث والواجب ليس
بمحدث فلا يكون في جهة واذا لم يكن
في جهة لم يكن ادراكه بالة جسمانية
لانه لا بد لها الا ما كان في جهة
قابلة للاشارة الحسية ويعلم ذلك
انه لا يرى بحاسة البصر لان الرؤية
بها لا تعقل الا مع المقابلة وهو لا يصح
الا في شيئين حاصلين في الجهة وكل
ما ورد مما ظاهره الرؤية اريد به

تعين

الكشف التام فائدة الباري تعم
قادر على كل مقدور فيكون قادرا
على ايجاد حروف واصوات منطوقة
في جسم جامد وهو كلامه تعم وهو با

كونه اعني المسئلة [illegible]
باعتبار خلقه اياه متكلم ويعلم من تر
كيبه من الحروف والاصوات كونه
غير قديم لانه عرض لايبقى فكيف يكون
قديما فان قيل ان المراد من الكلام
حقيقة يصدر عنها هذه الحروف والا
صوات وهي قديمة لانها صفة الله

سبحانه المتكلمين لم يذكر ما الحكماء ولم [illegible] المتكلمون بالبحث عنها و[illegible] مسئلة يبحث المتكلمون في صدد الاسلام عن تفاصيلها وبذلك [illegible] علم الكلام هو هو

تعالى قلنا انا قد بينا ان مصدرها
ليس الا ذاته تعم وانه لا قديم سواه
فان ساعدونا في هذا المعنى فلا
نبا دعه الا في اللفظ لطيفة قد ثبت
انه تعالى ذات واحدة مقدسة وانه
لا مجال للتعدد والكثرة في وراء
كبريائه فالاسم الذي يطلق عليه
من غير اعتبار غيره ليس الا لفظة
الله تعم وما عداه اما ان يطلق
عليه باعتبار اضافته الى الغير كا

كالقادر والعالم والبارئ والخالق

والكريم او باعتبار سلب الغير عنه

كالواحد والفرد والغني والقديم

او باعتبار الاضافة والسلب معاً

كالحي والعزيز والواسع والرحيم

فكل اسم يليق بجلاله ويناسب كماله

مما لم يرد به اذن شرعي جاز اطلاقه

عليه الا انه ليس من الادب لجواز

ان يناسب من وجه آخر كيف ولو

لا غاية عنايته ونهاية رمزه

في الهام المفهمين اسماءه لما جسر

احد من الخلق ان يطلق عليه واحداً

من اسمائه عليه سبحانه ختم وارشاد

هذا القدر في معرفة نعم وصفاته التي

هي اعظم اصل من اصول الدين بل هو

اصل الدين كما اذا لا يعرف بالعقل

اكثر منه ولا تيسر في علم الكلام التجاوز

عنه اذ معرفة حقيقة ذاته المقدسة

غير ضرورية للانام وكمال او لتهيئه ثم

على من ان تناله ايدي العقول

والاذهام وبوبيته اعظم من ان
تلوث بالخواطر والافهام والذى
يعرف عنه ليس الا انه موجود ذكو
اضفناه الى بعض ماعداه اوسلبناه
عنه مانافاه خشيا ان يوجد له
بسببه وصف ثبوتى او سلبى او يحصل له
به نعت ذاتى معنوى تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا ومن اراد
الارتقا عن هذا المقام ينبغى ان
يتحقق ان وراءه شئ هو اعلى

من هذا المرام فلا يقصر همته على ما ادركه
ولا يشغل عقله الذى ملكه بمعرفة الكثرة
التى هى مادة العدم ولا يقف عنده خاطره فيها
التى منزلة القدم بل يقطع عن نفسه
العلايق البدنية ويزيل عن خاطره
الموانع الدنيوية ويضعف حواسه و
قواه التى بها يدرك الامور الفانية
ويحبس بالرياضة نفسه الامارة التى
تشير الى التخيلات الواهية وتوجه

همته بكليتها الى عالم القدس وبقصر
امنيته على نيل محل الروح والانس وبيا
بالخضوع والابتهال من حضرة ذا الجود
والفضل ان يفتح على قلبه خزائن رحمته
وينوره بنور الهداية التي وعده
بعد مجاهدته ليشاهد الاسرار الملكوتية
والاثار الجبروتية وتنكشف في باطنه
الحقائق الغيبية والدقائق الفيضية
الا ان ذلك فيما لم يحط على قدر كل

ذي

ذي قدر وشأنهم بعلم مقدماتها كل ذي
جسد بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم جعلنا الله
واياكم من الصالحين لطريقة المحققين
لتوفيقه المستعدين للالهام الحقيقة
المستبصرين حقائق هدايته وتحقيقه

الفصل الثاني في العدل

تقسيم كل فعل
اما ان ينفر العقل منه اولا الاول
قبيح والثاني حسن والحسن اما ان لا
ينفر العقل من تركه اولا والاول

واجب ولذلك يذم العقلاء فاعل القبيح
وتارك الواجب واصل ان كون المجبرة
والفلاسفة الحسن والقبح والوجوب
العقلية ولاهل العلم عليها دلايل واولى
اثباتها بالضرورة لان الاستدلال
لا بد من اشتباه فيها وسبب الاشتباه
في الحكم اشتباه ما يتوقف عليه الحكم
من تصورات معاني الالفاظ من
المحكوم عليه والمحكوم به ولا ينافي
ذلك ضرورية الحكم لان الضروري

هو الذي اذا حصل تصور الطرفين
حصل الحكم من غير حاجة الى واسطة
لاجل الحكم لا لاجل التصورات ومحل
النزاع كذلك فان من تصور حقيقة
الحسن والقبح حكم ببديهة العقل من
ترك الاول وفعل الثاني من عبد
توقف على امر اخر واصل واجب الوجود
قادر عالم بتفاصيل القبايح وترك
الواجبات ومستغن عن فعل القبايح
وترك الواجبات لما تقدم من الاصول

وكل من لك يستحيل عليه فعل القبيح و
ترك الواجب بالضرورة يلزم ان الوا
لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب اصلا
الافعال الذي تصدر من عبيده
هم موجدها بالاختيار لانها تحصل
بسبب دواعيهم وعند الفلاسفة
هم موجدوها بالايجاب وعند المجبرة
اوجدها الله فيهم اذ لا مؤثر عندهم
الا الله تعالى ولنا حجة ابو الحسين على
الاول بالضرورة وليس ببعيد

وان اسند

وان اسند الناعليه قلنا ان وجد
شئ من القبايح في العالم فالعبيد
موجد وافعالهم والملزوم ثابت
باعتراف الخصم فكذا اللازم وبيان
الملازمة انا بينا ان القبح محال على
الواجب فيكون فاعله غيره واذا
كان فاعل القبيح غيره فكذا الحسن لانا
نعلم بالضرورة ان فاعل القبح هو فاعل
الحسن فان الذي كذب هو الذي
صدق والذي اثبته ابو الحسن

الاشعرى

الاشعري وسماه كسبا واسند وجود
الفعل وعدمه الى الله تع ولم يجعل
للعبد شئ من التاثير غير معقول

شبهة وجواب قالت المجبرة ان
كانت القدرة والارادة من الله
تع وبغيرهما يمتنع الفعل ومعهما يجب
فالفعل من الله والملزوم ظاهر الثبوت
فكذا اللازمة والجواب انه لا يلزوم
من كون الفعل من الله ان يكون
الفعل منه غايتها في الباب انه

يتخيل منه الايجاب والجبر ولا ودفع
الايجاب بانا نقول ان كون الله تع
الفعل من الله مسلم الا ان فعل العبد
العبد تابع لداعيه فيكون باختياره
لانا لا نريد بالاختيار الا هذا القدر
وبعد ظهور كون فعله تابعا له
اعيد ان سموه ايجابا لكون الالات
من الله تع كان منازعة في التسمية
ولا مضايقة فيها ولو قالوا ان الله
خلق العبيد ولو لم يخلقهم لما كانت

الافعال ولما خلقهم كان فيكون
هو الله تعالى فاعلا لها كان مثل قولهم
واسهل لكن لا يخفى على العاقل ما فيه

شبهة اخرى وجواب قالوا ايضا
علمه تعالى يتعلق بفعل العبد فيكون
تركه ممتنعا اذ لو فرض تركه لزم
كون علمه تعالى جهلا واللازم محال
فالملزوم مثله فاذا كان تركه
ممتنعا فان العبد مجبورا قلنا
هذا ايضا يوهم الايجاب واما

الجبر فلا يلومهم مثله في فعل الباري تعالى
وكل ما اجابوا به فهو جوابنا على انا
نقول العلم لا يكون علما الا اذا
طابق المعلوم فيكون تابعا للمعلوم
فلو كان مؤثرا في المعلوم تابعا له
فيدور واذا لم يكن مؤثرا لم يلزم
الايجاب اما الجبر فلا هداية
اذ اثبتنا ان للعبد فعلا فكل فعل
يستحق العبد به مدحا او ذما او حسن
ان يقال له لم فعلت فهو فعله وما

عداه فهو فعله تعالى اصل اذا ثبت
ان فعل الباري تبع لداعيه والداعي
هو العلم بمصلحة الفعل والترك فا
فعاله تعالى لم تخل من مصالح اي انه
انما يفعل لغرض فاذا ثبت انه كامل
لذاته ومستغن عن الغير فتلك
المصالح لم تعد اليه بل الى عبيده
واذا ثبت ان افعاله لمصالح
عبيده ثبت بطريق العكس ان كل
ما فيه فسادا بالنسبة اليهم لم يصدر عنه تعالى

تبصره

٢١ تبصرة قد بينا حقيقة ارادته تعالى
لافعال عبيده فهو امره لهم بها والامر
بالقبيح يتضمن الفساد فلا يامر به
وقد بينا انه لا يفعل القبيح ولا يرضى
به لان الرضا به قبيح كفعله تفسير
ما ورد انه تعالى خالق الخير والشر
اريد بالشر ما لا يلايم الطبع وان كان
مشتملا على مصلحة تبصرة تكليف
الباري تعالى هو امره عبيده بما فيه
مصلحتهم ونهيهم عما فيه مفسدة لهم

وذلك لا ينافي الحكمة وان كان
فيه مشقة فلا يكون قبيحا والغرض
من التكليف امتثال العبد بما كلف
به فلا يكون تكليف ما لا يطاق حسنا
اصل اذا علم الباري تعالى ان العبيد
لا يمتثلون بالتكليف الا بفعل حسن
يفعله وجب صدوره عنه لئلا ينتقض
غرضه ومثل ذلك يسمى لطفا فيكون
اللطف واجبا الفصل الثالث في
النبوة والامامة اصل اذا كان

الغرض

الغرض من خلق العبيد مصلحتهم فتنبيهم
على مصالحهم ومفاسدهم مما لا تستقل
عقولهم بادراكه لطف واجب ولهذا
اذا امكن بسبب كثرة حواسهم واختلاف
دواعيهم وارادتهم وقوع الشرور
والفساد في اثناء ملاقاتهم ومعاملاتهم
فتنبيههم على كيفية معاشرتهم وحسن
معاملتهم وانتظام امور معاشهم
التي تسمى شريعة لطف واجب ولما
كان الباري غير قابل للاشارة

الحسية

الحسية فتشبههم بغير واسطة مخلوق
مثلهم غير ممكن فبعثه بالرسل واجب
اصل امتناع وقوع القبايح والاخلال
بالواجبات عن الرسل على وجه لا يخرجون
عن حد التكليف لاستنفار عقول الخلق
عنهم ويتابعون بما جاؤا به لطف
فيكون واجبا ويسمى هذا اللطف
عصمة فالرسل معصومون منه
كل مبعوث من حضرته الى قوم لانه
يتاييد بامر خارق للعادة خال عن

المعارضة

عن المعارضة مقرون بالتحدي موافق
لدعواه لم يكن للخلق طريق الى تصديقه
ويسمى ذلك معجزة فظهور معجزات كل رسول
واجبة اصل محمد رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم لانه ادعى النبوة
واظهر المعجزة اما الدعوى فمعلومة
بالتواتر واما المعجزة فكثيرة واظهرها
القران لانه صلى الله عليه واله تحدى
بالعرب والعجم وعجزوا عن معارضته
مع توفر دواعيهم وفرط فصا

حتهم

[illegible]

خبهم والى الآن لم يقدر احد من
الفصحاء على تركيب كلمات على منواله
فيكون معجزة فيكون محمد صلى الله
عليه واله نبيا حقا هدايته اذا كان
محمد صلى الله عليه واله نبيا يجب
ان يكون معصوما فكل ما جاء به مما
لا يعارضه العقل يجب تصديقه وان
نقل عنه شيء مما عارضه لم يجز انكاره
بل يتوقف فيه الى ان يظهر سره
فشريعته التي هي ناسخة للشرايع باقية

ببـ

ببقاء الدنيا فيجب الانقياد لهما والا
متثال لاحكامهما اصل لما امكن وقوع
الشر والفساد وارتكاب المعاصي
بين الخلق وجب في الحكمة وجود رئيس
قاهر امر بالمعروف وناه عن المنكر
مبين لما يخفى على الامة من غوامض
الشرع منفذ لاحكامه ليكونوا على
الصلاح اقرب ومن الفساد وامنوا
من وقوع الفتن وكان وجوده لطفا
وقد ثبت ان اللطف واجب عليه

وهذا اللطف يسمى امامة فيكون الامامة
واجبة اصل ولما كان علة الحاجة
الى الامام عدم عصمة الخلق وجب
ان يكون الامام معصوما والا لم
يحصل غرض الحكيم اصل لما كانت
عصمة الامام غير مؤدية الى الحا.
الخلق الى الصلاح امكن وقوع
وقوع الفتنة والفساد بسبب كثرة
الائمة فيكون الامام واحدا في
ساير الاقطار ويستعين بنوابه امرها

ل ٢

هذا اية لما كانت العصمة امرا خفيا
لم يطلع عليه الا علام الغيوب لم يكن
للخلق طريق الى معرفة المعصوم فيجب
ان يكون منصوصا عليه من قبل
الله تعالى او من قبل نبي او من قبل
امام قبله مقدمة لما ثبت ان العصمة
لم يخل من معصوم فكل امر اتفق عليه
الامة في عصر ما لا يخالف العقل كان
حقا فاجماع الامة حق اصل لما ثبت
وجوب عصمة الامام ولم تثبت العصمة
العصمة في غير الاثني عشر باتفاق

[illegible]

الخصم فثبت امامة الاثنی عشر
لعصمتهم فتجب متابعتهم على كل احد
وهم علي بن ابي طالب ثم الحسن ثم
الحسين وعلي ومحمد وجعفر وموسى
وعلي ومحمد وعلي والحسن وصاحب
الزمان صلى الله عليهم والهم فان
سبب حرمان الخلق عن امام الزمان
ليس من الله لانه لا يخالف مقتضى
حكمته ولا من الامام لعصمته فيكون
من رعيته وهو يزول سبب الغيبة

لم يظهر

لم يظهر والحجة بعد ازاحة العلة
وكشف الحقايق لله تعالى على الخلق
والاستبعاد في طول عمره مع ثبوت
امكانه ووقوعه في غيره جهل محض
تبصرة لما كان الانبيا والائمة
عليهم السلام يحتاج اليهم الامة
للتعليم والتاديب فيجب ان يكونوا
اعلم واشجع ولما كانوا معصومين فيجب
ان يكونوا اقرب الى الله تعالى
ولما كان الامام من رعية النبي صلى

صلى الله عليه وآله وجب ان يكون
النبي نسبته في الفضل الى الامام كنسبة
الامام الى الرعية الفصل الرابع
في المعاد ان الله تعالى خلق الانسان
واعطاه العلم والقدرة والارادة
والادراك والقوى المختلفة وجعل
زمام الاختيار بيده وكلفه بتكاليف
شاقة وخصه بالالطاف الخفية
والجلية لغرض عايد اليه وليس
ذلك الا نوع كمال لا يحصل الا
بالكسب

بالكسب اذ لو امكن بلا واسطة
لخلقهم عليه ابتداء ولما كانت الدنيا
هي دار التكليف فهي دار الكسب بعينه
الانسان فيها مدة يمكن تحصيل كماله
فيها ثم يحول الى الجزاء وتسمى دار الجزاء
مقدمة الذي يشير اليه الانسان
حال قوله انا لو كان عرضا احتاج
الى محل يتصف به لكن لا يتصف بالانسان
شيء بالضرورة بل يتصف هو باوصاف
غيره فيكون جوهرا ولو كان هو البدن
لزم

او شيء من جواهره لم يتصف هو با
باوصاف العلم لكنه يتصف به بالضرورة
فيكون جوهرا عالما والبدن وسائر
جواهره الاته في افعاله ونحن نسميه
ههنا الروح فقد ثبت جمع اجزاء
بدن الميت وتاليفها مثل ما كان
واعادة روحه المدبرة اليه يسمى
حشر الاجساد وهو ممكن والله تعالى
قادر على كل الممكنات وعالم بها
والجسم قابل التاليف فيكون قادرا
على

عليه اصل الانبيا باسرهم اخبروا
بحشر الاجساد وهو موافق للمصلحة الكلية
فيكون حقا لعصمتهم والجنة والنار
المحسوستان كما وعدوا بهما حقان اي
ليثبت في المكلفون حقوقهم من الثواب
والعقاب وكذا عقاب القبر والصراط
والكتب وانطاق الجوارح وغيرها
مما اخبروا به من احوال الاخرة
حق لامكانها واخبار الصادق بها
هداية اعادة المعدوم ممتنع و الا
يلزم

تخلل العدم فى وجود واحد فيكون
اثنين وهو مح ولما كان حشر الاجساد
حقا وجب ان لا يعدم اجزاء ابدان
المكلفين وارواحهم بل يتبدل با
بالتاليف والمزاج والفناء المشار
اليه كناية عنه شبهة قالت
الفلاسفة حشر الاجسام مح لان كل
كل جسد اعتدل مزاجه واستعد
التحق فيضان النفس من العقل
الفعال فلو انتقض اجزاء بدن
الميت

الميت بالمزاج لاستحق نفسا من العقل
واعيد اليه نفسه الاولى على قولكم
فيلزم اجتماع نفسين على بدن
واحد وهو مح ونحن لما اثبتنا
الفاعل المختار فابطلنا قواعدهم
لم نحتج الى جواب هذه الهذيانات
اصل الثواب والعقاب المدعوان
دائمان وكل من استحق الثواب
بالاطلاق خلد فى الجنة وكل
من استحق العقاب بالاطلاق خلد

في النار وكل من لم يستحقهما كالصبيان
والمجانين والمستضعفين لم يجز
من الكريم المطلق تعذيبهم فيدخلون
النار واما من جمع بين الاستحقاقين
فان كان متوعداً عليه توعداً مطلقاً
لا بعينه امكن بالامكان العام
ان يعفو الله عنه بفضله وكرمه
لانه وعد به مع حسنه وخلف
الوعد قبيح وايضا الغرض من
خلقه اصابته فمعاقبته نقض غرضه

وان لم

وان لم ينله عفوه اذ كان متوعداً
عليه بالتعيين فاما ان يحبط احد
الاستحقاقين بالاخرى ولا والثاني
ان يثاب ثم يعاقب وبالعكس حال
شبهة المذهب الاول وهو اسقاط
احد الاستحقاقين بالاخر مذهب
الوعيدية وهم لا يجوزون العفو
الا في الصغاير فمذهب ابي علي
ان الاستحقاق الزايد يحبط
الناقص ويبقى بحاله وهو الا

الاصح

الاحباط ومذهب ابي هاشم انه
لا يبقى من الزايد بعد التاثير الا
الفاضل عن قدر الناقص والباقي
يسقط بالناقص وهو الموازنة و
يكون الحكم للفاضل استحقاق
الثواب كان او استحقاق العقاب
والمذهبان باطلان لابتنائهما
على تاثير الاستحقاق وتاثره وذلك
غير معقول لان الاستحقاق امر
اضافي والاضافات لا وجود لهما

والاثر

والا لزم التسلسل وما لا يوجد لا
يعقل تاثيره وتاثره وان قلنا بوجوده
قلنا لنا ان يوجد الاستحقاقان معا
او لا والاول يقتضي ان لا يكونا
ضدين وذلك ينافي مذهبكم
وايضا لا يكون لاحدهما اولى بالتاثير
في الاحباط من الاخر واذ احبط
احدهما بالاخر في الموازنة فكيف
يحبط الاخر به او تاثير المعدوم
في الموجود غير معقول والثاني لا

يعقل

لا يعقل تأثير احدهما فى الآخر وايراد
علينا الاضداد فانا لا نحكم بتأثر
كل واحد منهما بالآخر واما المذهب
الثانى وهو ان يثاب ثم يعاقب
فمتروك بالاجماع فلم يبق الا الثالث
وهو ان يعاقب عقابا منقطعا
ثم يخلد فى الجنة وهو الحق المبين
للعدل وما عبر عنه بالميزان فهو
كناية عن العدل فى الجزاء وهذا
شفاعة محمد صلى الله عليه وآله
وسلم

وسلم لاهل الكبائر ثابتة لان من
جوز العفو لهم جوز الشفاعة
ومن لم يجوزه لم يجوزها ولما بطل المذهب
الثانى ثبت الاول هداية الا
الايمان تصديق ما يجب تصديقه
من دين محمد وهذا التفسير هو
اقرب الى موضوعه اللغوى من
تفسير الوعيدية واهل الكبائر
مصدقون فهم مؤمنون فيستحقون
الثواب الدائم لانه عوض الايمان

شبهة الوحوش تحشر كما وعد للتصاف

لا يتصال الاعواض الالام اليها كما

يليق بعدله وكذلك المكلفون وغير

المكلفين يوصل اليهم لعواض الا

مهم وثوابهم ويحاسب الجميع

محاسبة حقيقية ثم ونصحة

حيث وفينا بما وعدنا به لتقطع

الكلام على نصحة وهي ان من

نظر بعين عقله في خلقته وشاهد

هذا الحكم في بنيته يجب عليه ان

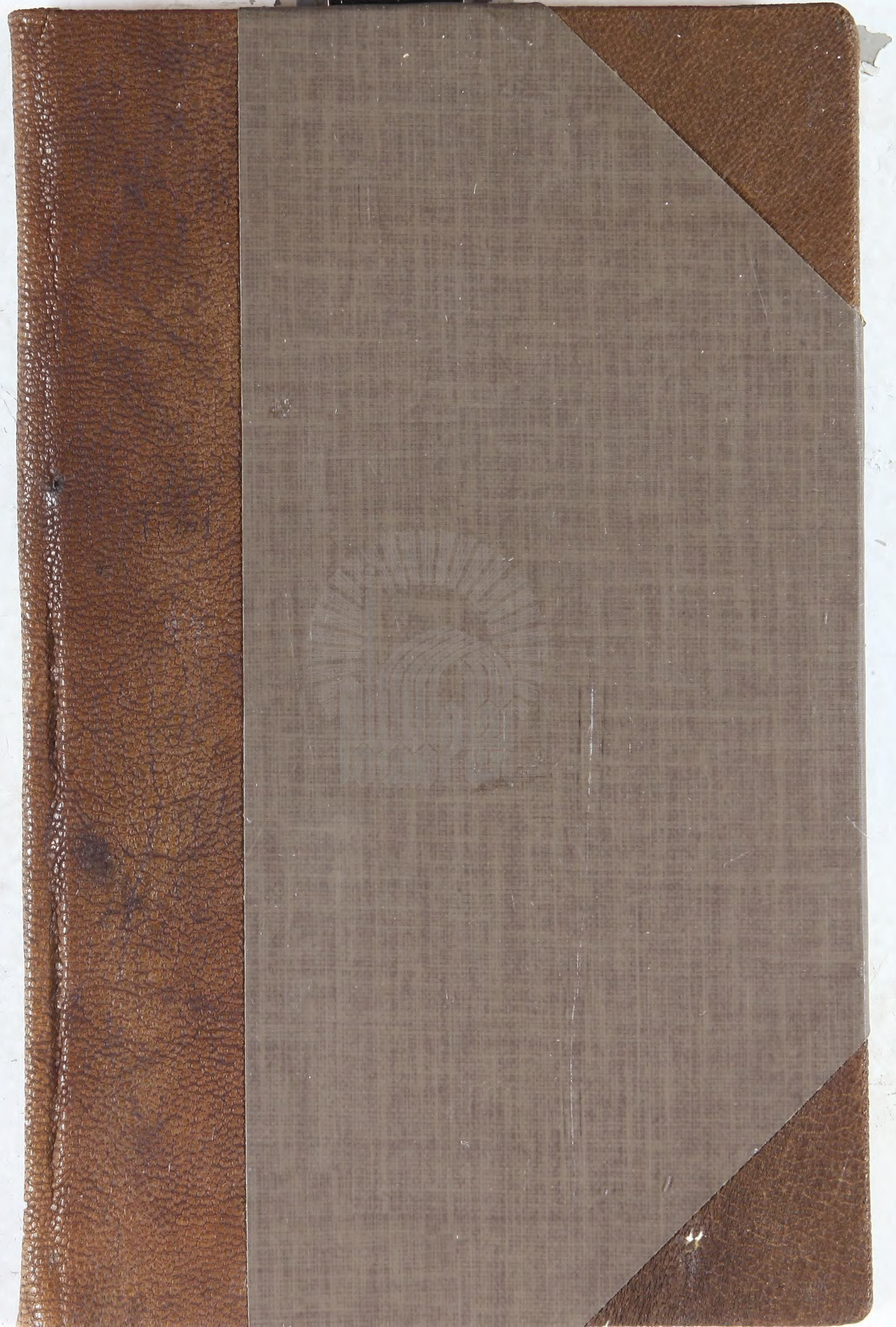

فصول